مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 783– 796

عوامل وآليات تزايد مراكز الأبحاث والدراسات – دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا

Factors and mechanisms for increasing research and studies centers – U.S case study

لبنى العلمي[1]، عبد اللطيف باري [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، Loubna.leulmi@univ-biskra.dz

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، a.bari@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2022/04/04 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى فحص تأثير بيئة النظام السياسي ومدى النضج السياسي على زيادة أداء وفاعلية مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي، ومناقشة أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح مراكز الأبحاث الأمريكية سياسيا بالاستناد إلى نفس العوامل المشار إليها سابقا، لتحقق بذلك مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية مكانة بارزة على الصعيد الوطني والمحلي، بمجموع 3081 مركز موزعة على كل من أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى والجنوبية، ما يعكس الدور السياسي البارز الذي نجحت مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية من افتكاكه لتعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة في مختلف القضايا ذات الشأن المحلي والدولي.

وللوصول إلى هدف البحث لا بد من تحليل تلك العوامل التي صنعت الفارق بين مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم.

كلمات مفتاحية: مراكز الأبحاث والدراسات، مراكز الأبحاث الأمريكية، النضج الديمقراطي.

Abstract:

This research seeks to examine the impact of the environment of the political system and the extent of political maturity on increasing the performance and effectiveness of research and studies centers in the political field, and to discuss the most important reasons that led to the political success of American research centers based on the same factors mentioned previously, so that research centers achieve American studies have a prominent position at the national and local level whit a total of 3081 centers distributed in north America, which reflects the prominent political role that American research and studies centers have succeeded in breaking to work alongside the government in various issues of local and international concern, in order to reach the goal of the research, it is necessary to analyse those factors that made the deference between research and studies centers in the united states of America and the world.

Keywords: Research and studies centers , American Research and studies centers, Democratic maturity.

المؤلف المرسل: لبنى العلمي، **الإيميل**: Loubna.leulmi@univ-biskra.dz

مقدمة:

في ظل التحولات والتغيرات السياسية في الساحة الدولية، أصبح من الصعب على صانع القرار المراهنة على اتخاذ قرار مصيري سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لاسيما أن عملية صنع القرار لم تعد تقتصر على القواعد النظرية والحساب المنطقي فقط اتجاه النتائج المتوقعة، أضف إلى ذلك انعدام الإطار المرجعي للتكامل والموثوقية إزاء عملية صنع القرار، ففي القرن الماضي لوحظ أن العديد من القرارات المصيرية والمهمة التي هزت الساحة الدولية آنذاك قد خلفت الكثير من التعقيدات، نظرا للغموض الذي شابها نتيجة نقص المعلومات المتوفرة وانعدام البدائل المقترحة أمام صناع القرار، ومن هنا ظهرت مراكز لأبحاث والدراسات كمؤسسات سدت الفجوة بين المعرفة والسياسة، نظرا للدور البارز الذي قدمته في إثبات الحقائق والمعرفة من خلال إعداد وتحليل المعلومات وتقديمها في شكل بدائل ومقترحات ،للوصول إلى نتائج وحلول أكثر واقعية اتجاه الأزمات، ولقد كان نمو مراكز على مدى العقود الثلاثة الماضية هائلا، حيث أن هذه المنظمات لم تتزايد من حيث العدد فقط بل من حيث قيمة مساهمتها في صنع السياسات، ويكمن الإقبال على مثل هذه المنظمات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في الرغبة والحاجة إلى تحليلات مستقلة ومشاورات مستنيرة حول المستقبل، حيث باتت هذه المراكز تلعب دورا حيويا ونشطا في صنع السياسات بشكل عام، وكذا المؤتمرات والندوات و ورشات العمل التي تعقده هذه المؤسسات لنشر أعمالها وإظهار قدرتها في المساهمة في صياغة القرارات السياسية.

وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم العوامل التي أدت الى زيادة فاعلية مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ؟.

الأسئلة الفرعية للبحث:

1/ إلى أي مدى تؤثر بيئة النظام السياسي في نجاح أو فشل دور مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي؟.

2/ كيف يمكن للجانب المالي أن يؤثر على أهداف و إسهامات مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي؟

3/ كيف تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلق بيئة سياسية خصبة لازدهار مراكز الأبحاث والدراسات؟.

الفرضية الرئيسة:

"يمكن اعتبار أن فاعلية مراكز الأبحاث والدراسات مرتبطة أكثر شيء ببيئة النظام السياسي، ومجموعة أخرى من المحددات مثل نسبة النضج الديمقراطي والجانب الخاص بالتمويل. "

الفرضيات الفرعية للبحث:

1/ كلما كانت بيئة النظام السياسي تقبل النقاش والحوار السياسي وتفتح باب المشاركة السياسية، كلما ساهم ذلك في نجاح دور مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي.

2/ كلما كانت مراكز الأبحاث والدراسات تتمتع باستقلالية مالية أكبر، كلما كانت أبحاثها ومواقفها لحل القضايا والشؤون العامة تتسم بموضوعية أكبر.

3/ سمحت بيئة النظام السياسي الأمريكي المنفتحة بتنامي وازدهار دور مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث بشكل عام إلى تبيان أهم الشروط الواجب توفرها من أجل ازدهار وازدياد دور وفاعلية مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي، من خلال عرض ما يلي:

- تأثير البيئة السياسية على نمو وفاعلية مراكز الأبحاث والدراسات.
- تأثير كل من الجانب التمويلي على استمرارية وديمومة نشاط مراكز الأبحاث والدراسات.
- دور الديمقراطية في توفير أرضية خصبة تساعد على زيادة تشكل مراكز الأبحاث والدراسات.
- دراسة حالة لأهم العوامل التي ساعدت على ازدهار مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخروج بحوصلة على أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح مراكز الأبحاث والدراسات، لنصل في الختام إلى استنباط أهم العراقيل التي تعيق مسار هذه المراكز.

منهجية البحث: فرضت علينا طبيعة الموضوع الاعتماد على:

1/ المنهج الوصفي التحليل: من خلال وصف ظاهرة تنامي مراكز الأبحاث والدراسات، إلى جانب تحليل أهم العوامل التي ساهمت في ذلك.

2/ منهج دراسة حالة: من خلال اعتماد مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية كنموذج للبحث.

3/ **المقترب المؤسسي:** من خلال دراسة سلوك مراكز الأبحاث والدراسات في المجال السياسي، ومدى تأثير البيئة السياسية على درجة استقلاليتها وفاعليتها.

أولا/ مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات

1.التعريف بمراكز الأبحاث والدراسات:

لا يزال مصطلح مراكز الأبحاث غامضا، مما يعكس التنوع الكبير في وظائف وأشكال هذه المؤسسات، التي تعتبر ركيزة إستراتيجية تدعم البحث العلمي وتحدد المواقف الاجتماعية في القضايا الرئيسية والحاسمة على جميع المستويات، وهناك محاولات عديدة للباحثين والدارسين في المجال من أجل تحديد مفهوم ومراكز الأبحاث والدراسات.

حيث عرفها J.Mcgan على أنها: " مؤسسات بحث وتحليل وإشراك السياسات التي تولد المشورة السياسية بشأن القضايا المحلية والدولية، وتمكين صانعي السياسات والجمهور بشكل عام من اتخاذ قرارات مستنيرة، كما تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات واحة من الآليات المهمة والرئيسة للفاعلين العالميين في المجتمعات الديمقراطية، حيث تكون عملية تحليل السياسات متقنة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة، حيث أثبتت المراكز البحثية جدواها في مجال السياسات المحلية والدولية كآلية لنقل المعلومات وعملاء صانعي السياسة"[1] **وعرفها H.Jwiarda على أنها:** " عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية وان كانت تملك منتجا وهو الأبحاث، هدفها الرئيسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم المجتمع"[2]

يرى M.Tomas مراكز الأبحاث والدراسات على أنها: " نتاج عملية طويلة الأمد للنمو المؤسسي وإعادة التنظيم، حيث أصبحت الأداة لربط الممارسات السياسية والفكرية، حيث أدى انتشار هذه المنظمات على مدار أربعين عاما الماضية إلى تكوين فضاء فرعي مؤسسي جديد يقع على مفترق طرق المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية...، ليخلص توماس الى أنه يمكن فهم ضبابية مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات من خلال الاهتمام بطبيعة إنتاجها الفكري والأكاديمي (السياسي، الاقتصادي،

الإعلامي)، وكذا محاولة البحث في الديناميكيات الداخلية لمساحة مراكز الأبحاث، وكذا إضفاء الطابع التاريخي على الشبكة التنظيمية التي تم دمجها فيها، أي من خلال توثيق تشكيلها وتحديد كيفية تمييز أعضائها لأنفسهم في العمل التنظيمي." [3]

عرفتها **J.Cristina** على أنها : " منظمات تجري أبحاثا حول السياسة العامة وتسعى للتأثير من خلال الترويج لأفكارها على تشكيل هذه السياسات"[4]، وعليه فان مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام يشير إلى تلك المنظمات التي تقدم المشورة في مجال البحوث والسياسة، حيث تعمل على توليد أفكار أصيلة تقدم عديد الخيارات السياسية أمام صانع القرار حيث تفتح منصة المناقشة والتحليل، وتوفر مجموعة من الخبراء ليكونوا بمثابة موظفين حكوميين، وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وتثقيف الجمهور وزيادة الوعي والثقافة السياسية على الصعيد المحلي، أما في الشأن الخارجي فتساهم هذه المنظمات في الجهود الرامية إلى حل النزاعات، وتنظيم العلاقات بين الدول.

2.أهمية مراكز الأبحاث والدراسات:

تكمن أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في ما يلي:

- تطوير البحث العلمي المحلي، بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية وتوظيف الموارد الذاتية.
- تعزيز الموارد البشرية وتدعيم قدراتها المحلية.
- تقديم المعلومات التقنية والتطبيقات الصناعية العديدة.
- تطوير الأنظمة التعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- رسم السياسات واقتراحها للتصدي لمختلف المشكلات التي تواجه المجتمع ومعالجتها بأقل التكاليف.
- تقديم الخبرات والاستشارات والمعلومات.
- ترشيد القرار السياسي .[5]

ثانيا/ التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات:

1.عوامل نشأة مراكز الأبحاث والدراسات:

إن ظهور مراكز الأبحاث والدراسات في شكلها الحالي هو نتيجة عملية تطورية، قدم فيها الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة السياقات الرئيسة لنموها، بناءا على مجموعة من العوامل التي

كانت سائدة آنذاك والتي تجلت في الأعمال التجارية الأمريكية كقوة اجتماعية وسياسية وتركز رأس المال الاقتصادي خلال العصر الصناعي[6] حيث غيرت الثورة الصناعية الرابعة قواعد اللعبة فقد خلق الذكاء الاصطناعي اضطرابات إبداعية هائلة زادت من سرعة تدفق المعلومات في سياسات الأعمال والمجتمع[7] وكذا ميول السياسيين الأمريكيين إلى التشاور مع الخبراء الخارجيين بدلا من تعزيز نمو حكومة تكنوقراطية، وقد ازدهرت مراكز الأبحاث بسبب ارتفاع الطلب على المعرفة المنتجة لصنع القرار السياسي والاقتصادي حيث شوهدت الزيادات الأكثر دراماتيكية في عدد مراكز الفكر بعد عام **1970**، نتيجة بزوغ عوامل أخرى ساعدت على زيادة انتشارها وتوسعها كقوانين تمويل الحملات الجديدة ونمو لجان العمل السياسي (**APCs**) ومنظمات المناصرة ووسائل الإعلام، كما تضاعفت مراكز الأبحاث والدراسات في دول أخرى حول العالم حيث شهدت سنة **2012** اتجاه تصاعدي حاد في متوسط نمو مراكز الأبحاث والدراسات[8]، خاصة بعد قيام هذه المراكز بتنفيذ استراتيجيات التوسع العالمي، حيث يقزم كل مركز بحث بإنشاء مراكز تشغيل مادية متعددة اما في مواقع محلية مختلفة أو في دول خارج مقرها الرئيسي، كما قامت هذه المراكز بتنظيم شبكات فكرية حديثة النشأة للمساعدة في تطوير وتقييم السياسات والبرامج والعمل كحلقة وصل لمجموعات المجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي وكذا المستوى العالمي، كما شهد العقد الماضي ظاهرة جديدة للشبكات العالمية وشراكات مؤسسات الأبحاث والدراسات التي جربت التعاون العابر للحدود مركزة على القضايا ذات الأهمية العالمية والمساعدة على التعامل مع إعادة التوجهات نحو السياسات التي تزيد الخبرة وتقلل من التكرار للحد الأدنى عبر البلدان من خلال زيادة توقيتها وأهميتها والمساهمة في تحسين الأداء وكيفيات صنع السياسات.

2.مراحل تطور مراكز الأبحاث والدراسات:

ويمكن تقسيم مراحل تطور مراكز الأبحاث والدراسات **إلى 05 مراحل**:

المرحلة الأولى:

بداية من عام **1910** إلى غاية **1930** وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث اعتبرت مؤسسة كارنيجي للمعهد الدولي للسلام عام **1910** أول مركز بحث أنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية، بعده أنشئ معهد بروكينغز عام 1916 ومؤسسة هوفر عام **1918**، ومؤسسة القرن في عام **1919**.

المرحلة الثانية:

بداية من عام **1930** إلى غاية عام **1951** عصر الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كالمؤسسة الأمريكية لأبحاث السياسة العامة عام **1943**، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا وشركة راند عام **1948**.

المرحلة الثالثة:

من أوائل عام **1950** إلى أواخر عام **1960** في بداية هذه المرحلة تم تأسيس ما يقارب **91%** من مراكز البحوث في أوروبا وأمريكا حوالي **58%** منهم تأسست في العقود السابعة والثامنة من القرن العشرين، أهمها:

- المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن عام 1958.
- مركز أبحاث حل النزاعات بجامعة ميشجان عام 1959.
- معهد أبحاث الأوراق المالية في ستوكهولم السويد عام 1966.

المرحلة الرابعة:

بداية من عام **1989** إلى غاية عام **2000**، تلت هذه المرحلة الحرب الباردة إلى غاية أفريل عام **2000** بداية من عصر العولمة.

المرحلة الخامسة:

بداية من عام **2001** وتستمر إلى غاية اليوم، فمنذ عام **2001** أعلن العالم حربه العالمية على الإرهاب واهتم أكثر بالاعتبارات الأمنية القومية الأمريكية، باعتبار أن القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن القومي أولى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكي

وفي ظل هذا التوسع الذي يشهده العالم اليوم، وفي ظل التعقيدات المتزايدة ومحاولة بسط النفوذ والسيطرة بين دول العالم وتغيير مفهوم الدولة القومية، وفتح المجال السياسي أمام لاعبين اجتماعيين ومراكز الأبحاث فقد أصبح لهاته المؤسسات الفكرية دور كبير في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي بعد أن اتخذت الدولة نهجا أكثر تعاونا عند مواجهة الأزمات والتهديدات المفروضة عليها، ما أكسب مراكز الأبحاث أهمية بالغة في الإدارة السياسي[9] لذا فقد تزايدت هذه المؤسسات على نحو كبير حيث توجد أكثر

من **8248** مؤسسة فكرية في العالم10 لا تزال أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تهيمن على المشهد مع **57%** من مراكز الأبحاث، ولكن هناك مناطق أخرى تلحق بالركب، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا ككل أقل نشاط بمستوى حالي يتراوح بين **5%** إلى **8%** من مراكز الأبحاث في العالم ،وقد بلغ عدد مراكز الأبحاث والدراسات في العالم عام **2018** حوالي:**8344** مركز موزعة على النحو التالي:

- آسيا بلغت حوالي 1829 مركز.
- أمريكا الوسطى والجنوبية حوالي 1023 مركز.
- أوروبا حوالي 2219 مركز.
- الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالي 507 مركز.
- أمريكا الشمالية حوالي 2058 مركز.
- جنوب الصحراء الافريقية الكبرى حوالي 612 مركز.
- أوقيانوسيا حوالي 96 مركز.[10]

ثالثا: عوامل تزايد مراكز الأبحاث في العالم

ويعود النمو المتزايد لمراكز الأبحاث والدراسات حول العالم بشكل عام الى مجموعة من العوامل أهمها:

1.بيئة النظام السياسي(The environnement of the political system):

تؤثر البيئة السياسية على السلوك الاستراتيجي والتنظيمي لمراكز الأبحاث، حيث تعد الأنظمة السياسية المنفتحة التي تمارس سياساتها بكل شفافية وتسمح لكل الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالمشاركة في الحياة السياسية، أرضية خصبة لتزايد ونمو مراكز الأبحاث والدراسات، ونجد أنه أصبح لهذه المراكز دور بالغ التأثير على السياسة العامة خاصة في الدول الديمقراطية التي تتسم أنظمتها بالنضوج الفكري على حساب الاتجاه السياسي كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، في حين ينسب الضعف النسبي لتعداد مراكز الأبحاث والدراسات في مختلف الدول الآسيوية والإفريقية ودول الشرق الأوسط، بالدرجة الأولى إلى بيئة تلك الأنظمة السياسية المغلقة التي ترفض أن تكون هناك وساطة بينها وبين المواطنين وفي الغالب تكون علاقتها بالمجتمع المدني ضعيفة ومتوترة، كما تكون فيها حرية الصحافة مقيدة، حيث لا تترك هذه الأنظمة مجالا للنقاش في قراراتها السياسية وتلعب دورا أساسيا في إدارة الشؤون العامة، في هذه الحالة تعمل مراكز الأبحاث

والدراسات ضمن تسلسل هرمي إدارة سواء تحت وصاية مجلس الوزراء أو إحدى الإدارات العامة، أو تحت وصاية المؤسسات العسكرية، حيث تركز هذه المراكز في أبحاثها على تقديم التحليل والمشورة للمسؤولين الحكوميين، وبالتالي تكون هذه البيئة غير مشجعة لسوق الأفكار وحرية التعبير والمنافسة والمشاركة السياسية.[11]

2.التمويل(Finance) تصنف مراكز الأبحاث والدراسات من حيث التمويل الى ما يلي:

مراكز أبحاث مستقلة: بمعنى أنها لا تخضع لأي جهة مانحة سواء حكومية أو غير حكومية.

مراكز أبحاث شبه مستقلة: ممولة من طرف جماعات المصالح.

مراكز أبحاث حكومية: ممولة من طرف الحكومة.

مراكز أبحاث تابعة للأحزاب السياسية: ممولة من طرف الحزب السياسي التابعة له.

قد نجد في بعض الدول عدم ثقة النظام السياسي في التمويل الخاص، حيث تعتبر أن أي تمويل لا يدخل ضمن إطار السلطة يصنف ضمن فئة جماعات المصالح والتي تهدف إلى خدمة مصالحها ومكاسبها الشخصية، ما يشكل عقبة أمام المصلحة العامة[12]

3.الديمقراطية (Democracy): تعتبر الديمقراطية حافزا لتطور وتزايد نشاط مراكز الأبحاث والدراسات حيث تتوفر لها حرية كافية في تناول ما تراه مناسبا من حقول المعرفة، والحصول على معلومات وتحليل مستقل، والخوض في نقاشات أكثر انفتاحا حول عملية اتخاذ القرارات الحكومية، في زمن انتهت فيه عملية احتكار الدولة للمعلومات .

حيث نجد أن الدول الديمقراطية تفتح باب النقاش والتحليل أمام مراكز الأبحاث والدراسات، بل وتتشارك معها القرارات المصيرية والحاسمة في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية والدولية، بينما نجد أن دور مراكز الأبحاث والدراسات في دول أخرى يعد سطحيا وهامشيا في ظل غياب الشفافية وحرية العمل[13].

رابعا:عوامل تزايد مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية

جاء أول استخدام لمصطلح مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى مكان آمن حيث يمكن للاستراتجيين العسكريين مناقشة إستراتيجية الحرب، وفي أوائل عام

1900 ظهرت الموجة الأولى من تنظيم مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكي، حيث جعلت ثلاث مراكز منها وجودها محسوسا على الساحة الدولية كمؤسسة السلام الدولي، مؤسسة هوفر، مجلس العلاقات الخارجية، حيث طبقت هذه المراكز البحثية الاستقصاء العلمي على عدد من القضايا ذات الصلة بالسياسات، حيث وصفت آنذاك بأنها جامعات دون طلاب كما عملت تلك المراكز آنذاك على تثقيف واطلاع الرأي العام وصانعي السياسات على التداعيات المحتملة لاختيار مسار معين للعمل في السياسة الخارجية، وقد ازداد عدد وتنوع مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير منذ أواخر الستينيات، مما يعكس زيادة الطلب على الخبرة في دوائر وضع السياسات، وفي سياق الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام للإشارة إلى المنظمات التي تقدم المشورة في مجال البحوث والسياسة.

1. بيئة النظام السياسي الأمريكي: يعتبر النظام السياسي الأمريكي أكثر انفتاحا وقبولا للاختراق،ما يتيح الفرصة لمختلف اللاعبين للتأثير في العملية السياسية، حيث باتت الساحة السياسية صاخبة بتضاؤل دور الأحزاب السياسية مقارنة بتنامي دور الشركات والأعمال التجارية والمانحين الأفراد الذين يعبرون عن مصالحهم مباشرة في عملية النقاش والمفاوضة السياسية، ما أدى إلى خلق أرضية خصبة لازدهار مراكز الأبحاث والدراسات، وخلق بيئة ملائمة لسوق الأفكار وتزايد نشاط هذه المراكز التي أصبحت تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة[14] ، حيث تهدف إلى توليد أفكار جديدة من شأنها أن تغير مفهوم إدراك صانع القرار الأمريكي للسياسة العالمية، وكذا تؤثر في ترتيب الأولويات، وتحشد التحالفات السياسية، وتغير أفاق المؤسسات الدائمة، كما يقدم علماء مراكز الأبحاث والدراسات تقييما مقنعا للتحديات العالمية المهمة، الحملات الرئاسية الأمريكية حيث تعتبر أكثر مناسبة مثالية للتأثير في أجندة السياسة الخارجية، ففي هذه الفترة يلتمس المرشحون الرئاسيون مشورة عدد كبير من المثقفين من أجل إنشاء مناصب سياسية في مجموعة قضايا السياسة الداخلية والخارجية.

غير أن الميزة الأبرز في مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، هي القدرة على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صانعي السياسة، ونظرا لهذه الميزة تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات في الأمريكية ذات تأثير بالغ في السياسة الأمريكية المحلية والدولية.

2. **التمويل:** ساهم وشجع الإسهام المتزايد لأموال الشركات والتمويل الخاص في العملية السياسية بشكل خاص رواد الأعمال السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية على تزايد نشاط ونمو مراكز الأبحاث والدراسات، ما خلق مجموعة واسعة من مراكز الأبحاث والدراسات (**مستقلة، شبه مستقلة، حكومية، منتمية إلى الجامعات ..الخ).**

مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة: حيث لا تخضع هذه المراكز الى أي جهة مانحة سواء حكومية أو غير حكومية، تخضع لقيود قليلة خاصة في ما يتعلق بمواقفها اتجاه القضايا السياسية، أبرزها : **معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، مؤسسة التراث الأمريكية، مؤسسة كارجيني للسلام الدولي.**

مراكز الأبحاث شبه مستقلة: توفر جماعات المصالح غالبية تمويلها، وتمارس تأثيرا كبيرا على مختلف أبحاثها ودراساتها، ومن أبرزها مركز المعلومات الدفاعية والبحث للرابطة الأمريكية للمتقاعدين (**AARP**)

مراكز أبحاث حكومية: تعتبر هذه المراكز جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة ، وتخضع وظائفها لسلطة الحكومة ومن أمثلة ذلك مركز خدمة الأبحاث الكونغولية (**CRP**) ، التي تخضع لسلطة الكونجرس الأمريكي حيث يعمل موظفو هذا المركز بشكل حصري ومباشر لأعضاء الكونجرس ولجانهم وموظفيهم لتوفير تحليل منقح وسري لجميع مراحل السياسة العامة، ويطلق عليه أيضا اسم " **مركز أبحاث الكونجرس**".

مراكز أبحاث شبه حكومية: يتم تمويلها من خلال المنح والعقود الحكومية،.لكنها ليست جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة، حيث تقوم وكالات حكومية بتكليف هذه المراكز بإجراء أبحاث وتوفر النصيب الأكبر من تمويلها.

مراكز أبحاث منتمية إلى الجامعات: وهي معاهد لبحوث السياسات تقع تحت سلطة المؤسسات التعليمية أصبحت هذه المراكز رائجة لأنها قادرة على الاستفادة من المناخ الأكاديمي والموارد الهائلة التي يوفرها علماء الجامعة كمعهد **هوفر** التابع لجامعة ستانفورد في كاليفورنيا.[15]

تخصص مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية الجزء الأكبر من رأس مالها لتسويق أبحاثها، لأنها لا تركز على الايرادت المتولدة، فهي مؤسسات غير ربحية في الغالب، بل تركز على مكانتها المؤثرة في تشكيل الرأي العام ووضع السياسات.

3. **الديمقراطية:** أصبح مراكز الأبحاث الأمريكية تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة، وبدأت في تقديم حلول مستندة إلى الحكومة بشكل موضوعي للمشاكل العامة وبدأت في تبني الميول الإيديولوجية والسياسية.[16]

التعبئة السياسية لمصالح الشركات.

صعود المحافظين الجدد.

تعبئة المسيحية الأساسية.

صعود متبادل للجماعات اليسارية.

تفاعل بين الحكومة ومراكز الأبحاث أدى التحول الديمقراطي .

تعزيز البنية التحتية للديمقراطية.

نظام الصحافة الحرة.

النقابات والأحزاب السياسية والجامعات التي ستسمح للشعب باختيار طريقته الخاصة لتطوير ثقافتهم الخاصة لتسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية في جوهرها.[17]

خاتمـة:

لقد كان نمو مراكز الفكر والرأي على مدى العقود الثلاثة الماضية هائلا، حيث أنها لم تتكاثر هذه المنظمات من حيث العدد فقط بل من حيث قيمة مساهمتها قد توسعت بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، ويكمن هذا الإقبال على مثل هذه المنظمات في الرغبة والحاجة إلى تحليلات مستقلة ومشاورات مستنيرة حول المستقبل، حيث تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات جزءا من ثقافة التأثير السياسي لقدرتها على توليد الأفكار وتقديمها في الوقت المناسب في النقاش السياسي أو المفاوضات الدولية، كما يمكن اعتبارها أيضا مصدرا ضروريا للخبرة في التعامل مع القضايا المعقدة التي تجمع الجوانب التقنية والاقتصادية والسياسية، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تزايد وتنامي ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات حول العالم، وفي مقدمتها بيئة النظام السياسي ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أن بيئة النظام السياسي جد محفزة لازدهار مراكز الأبحاث والدراسات بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية، مقارنة ببعض الدول التي تواجه تحديا كبيرا في استغلال الخزان الهائل من المعرفة الموجودة بمراكز

الأبحاث والدراسات بسبب أنظمتها السياسية المغلقة التي ترفض أي وساطة سياسية، كما أنها لا تثق في أي تمويل خارج عن سلطتها، كما أن للتمويل دور مهم في استمرارية وديمومة مراكز الأبحاث والدراسات حيث أن معظمها لا يهدف إلى الربح بل إن الجزء الأكبر من تمويلها تنفقه على تسويق أبحاثها.

وفي الأخير يمكننا التركيز على دور الديمقراطية بالغ الأثر لتتمكن مراكز الأبحاث والدراسات من إعداد بحوث موضوعية وذات مصداقية ولتتمكن من التعبير عن مواقفها بكل شفافية خاصة في الدول الديمقراطية التي تكفل حرية التعبير والتفكير.

وأمام ما سبق الإشارة إليه من خلال البحث، ارتأينا أن نلخص مجموعة لعوامل والأسباب التي أدت إلى عدم نجاح مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول، من خلال النقاط التالية:

- نقص الاستقلالية.
- بيئة النظام السياسي وثقافة النفوذ التي لا تتيح المجال لنشاط هذه المراكز سياسيا.
- عدم الثقة في التمويل الخاص.
- عدم استقرار وندرة الموارد المالية.
- البيروقراطية.
- وجود قطيعة بين الجامعات والمؤسسات السياسية.
- إنشاء مراكز الأبحاث من قبل شخصيات تريد تقاسم السلطة، وكثيرا ما تحدد أهدافا تخدم مصالحها الشخصية.

الهـوامش:

[1] JamesGMcgann," **Think tanks in policy making do theymatter ?"**, Shanghai(2011), p 08.

[2] خالد محمود وليد، "**دور مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي، الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2003)،ص 08.

[3] Tomes Medvetz,"**Think tanks in America"**,Chicago:university of Chicago,(2012), p 16.

[4] Juliana Cristina,"**What are think tank, Revisuting the dilemma of the definition",** Brazil: University federal minas,(2017),p:01.

[5] عبد الرزاق فارس الفارس، "**مراكز البحوث صناعة القرار في دولة الامارات العربية المتحدة**"،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 02،(2003) ص 06.

[6] Djamel Algahtani,"**The need stategic research and study centers (Tink Tanks)in the kingdom of Saudi Arabia"** , Clifornia :Naval postgraduate school,(2014) ,p 16.

[7] Robert Vass**," The role of think tanks in the future of Europe",** Madrid**:** Europan think tanks Seminar 10-12 April(2019),p 03**.**

[8] Algahtani, **op.cit**,p 17.

[9] Olivier Urritia , "**The role of think tank in the definition and application of defence policies and strategies**", Revista de instituto de espnol studios estratégicos,(2013), p 02.

[10] J. MGCann,"**The Global GO-TO think tanks"** Philadelphia :Univ-pennsylvania,Jan-(2018) ,p 14.

[12] **/** Nicola Casarini,**The role of think tanks in Chaina**, Chaina:Europe/Chaina research and Advice Network,(2010),p 02.

[13] Piérre Leptite, "**Le role des think tanks"**,paris: Centre d'etude&Recherche NP ,(2010),p 04.

[15] Josef Braml,"**U.S and German think tanks in comparative perspective"**,German: German policy studies,Nº2,(2006),p 16.

[16] Maria A.Lotito**,U.S Based institutions that work on democratic consolidation in tatin America ,**America(2008),p 13.

[17] Leptite,**op.cit** ,p 05.